المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مواقف الدول الكبرى من عملية توسيع حل شمال الأطلسي شرقاً
اسم الكاتب: م.م. اثير ناظم عبد الواحد الجاسور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2004
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 04:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مواقف الدول الكبرى من عملية توسيع حلف شمال الاطلسي شرقاً

المدرس

المساعد

اثير ناظم عبد

الواحد الجاسور(*)

المقدمة:

في أعقاب توقيع ميثاق بروكسل قدم عضو مجلس الشيوخ الأمريكي الجمهوري "أرثر فادنبرج" مشروع قرار في (١١ حزيران / يونيو١٩٤٨)، يقر للولايات المتحدة الأمريكية تشكيل أحلاف عسكرية مع دول أخرى، وعلى أثر الموافقة على هذا القرار عقد في واشنطن في (٤ نيسان / ابريل ١٩٤٩) أجتماع بين دول معاهدة بروكسل، وأسفر عنه إعلان قيام حلف شمال الأطلسي وقد أتخذ الحلف شكلاً مؤسسياً مغايراً للأحلاف الدولية السابقة، وإذا كان الهدف من تأسيس الحلف وبشكل رسمي أنصب على تحقيق غرضين أولهما: الحد من توسيع النفوذ الشيوعي السوفيتي السابق، وتطويقه بأحلاف وأتفاقيات تقيد حركته الخارجية، ثانيهما: ضمان أستمرارية تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الأوروبية. ولقد أصبح حلف شمال الأطلسي خصوصاً بعد فترة الحرب الباردة موضع نقاش، وقد شغل مساحة كبيرة من أعمال العديد من المؤتمرات والحلقات النقاشية حتى في قمم الحلف السنوية التي عقدت في مطلع التسعيناتمن القرن العشرين، فأن مهام الحلف أتجهت نحو التعدد وتجاوز النطاق الأوروبي، وأن أثارة اي مناقشة حول مستقبل حلف شمال الأطلسي يمكن أن يثيرتوترات من شانها أضعاف التضامن الغربي، وكذلك علاقات الحلف مع الدول الأخرى من أوروبا والمناطق الأخرى، فأن المناقشة حول تكييف حلف شمال الأطلسي. والتي هي في صميم تحرير المفهوم الأستراتيجي الجديد تتعلق بالتوسع الثلاثي، تلك التي تتعلق بالأنتساب إلى المجموعة الأطلسية، ومجال عمله، ومهمات الحلف وكل هذه النقاط الثلاث تطرح تحدياً متتابعاً.

(*)كلية التربية/الجامعة المستنصرية.

في الواقع، في المراحل الأولى من نشأة الحلف كان هناك أعتماد أوروبي كامل على الضمانات الأمريكية، وفي المقابل مارست الولايات المتحدة الأمريكية دور الهيمنة على الحلف، ومن جانبها فقد رحبت الدول الأوروبية بالقواعد العسكرية الأمريكية التي شيدت على أراضيها، لكن فيما بعد بدأت هذه الدول (الأوروبية) تتشكك من الضمانات الأمريكية. إذ تشككت من أمكانية مغامرة الولايات المتحدة الأمريكية بالدخول في حرب ضد الأتحاد السوفيتي السابق للدفاع عن أوروبا على أساس أنه ليست هناك دولة مهما كانت قوة روابطها بحلفائها على أستعداد للأنتحار في سبيل الدفاع عن اراضي أجنبية، لذا شعرت الدول الأوروبية من وطأة الهيمنة الأمريكية لاسيما تصاعد المعارضة الداخلية للوجود الأمريكي داخل أوروبا.

وبعد أن طويت اخر صفحات الحرب الباردة بين أكبر معسكريين عرفهما التاريخ البشري من ناحية الترسانة العسكرية والنووية والصاروخية تحول الحلف من الحالة الدفاعية التي أسس على أثرها لصد المد الشيوعي إلى حلف هجومي يعمل خارج منطقته التقليدية، فكان أول خروج للحلف حرب البوسنة والهرسك وحرب كوسوفو، وبعد مرور خمسين عاماً على تأسيس الحلف وتحديداً في الأحتفالية الخمسين في واشنطن عام ١٩٩٩، وضع التصور الأستراتيجي الجديد الذي سمح بتوسيع مجالات عمل الحلف، فأصبحت أضافة إلى العمليات العسكرية التي يقوم بها شملت أيضاً الأسباب الأنسانية، حيث يتدخل في تنسيق الأسعافات الأنسانية، ففي عام ١٩٩٩ فتح الحلف مركزاً أوروبياً أطلسياً لتنسيق الأسعافات الطارئة، وعمل على توزيع الأغاثة للاجئين الذين فروا من الحرب في كوسوفاعام ١٩٩٩، أيضاً عمليات حفظ السلام، ومنع أنتشار الأسلحة النووية داخل وخارج أوروبا، حيث جعلت هذه المهام من الحلف جهاز تدخل خارج منطقته التقليدية المحددة له. وإذا عدنا إلى سنوات تأسيس هذا الحلف قبل أكثر من نصف قرن، يتضح للجميع أنه لم يكن " لمشروع مارشال" الذي أنطلق بعد الحرب العالمية الثانية أبعاداً أقتصادية وسياسية وأمنية فحسب، بل هدفت من خلاله إدارة الرئيس الأمريكي " فرانكلين روزفلت" على التربع على قمة المنظومة الرأسمالية، وإعادة صياغة نظام النقد الدولي، وفق مصالها الحيوية، والأضطلاع بالدور الجديد الذي أنصب في قيادة العالم الغربي وفق مقررات " مؤتمر بلتيمور " المنعقد في نيويورك عام ١٩٤٢، وأيضاً كان للمشروع أبعاداً

أستراتيجية كونية بالدرجة الأولى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ترجمتها إلى أطر مؤسسية تنظيمية عسكرية أستطاعت من خلالها فرض وأنجاز حلقات أستراتيجيتها الجديدة.

ترتكز **أهمية** البحث على ان حلف شمال الأطلسي وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهد تغييرات جوهرية مقارنة مع الحلف الأمني الذي كان عليه عند نشأته عام ١٩٤٩، فتطور الحلف خلال ما يربو عن نصف قرن من وجوده، وتغيير الحلف عن ما كان عليه كمؤسسة للدفاع عن أوروبا الغربية لمدو أربعة عقود من الحرب الباردة، و مؤسسة أشرفت أبان عقد التسعينات على التحويرات الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة، كما أن أنضمام الأعضاء الجدد يعمل على أستمرارية آلية تكييف الحلف للأخذ بعين الأعتبار مصالح هذا العدد المتزايد من الأعضاء دون أن يؤثر ذلك سلباً على قدرة الحلف على أخذ القرارات في أفضل مهلة، وأن قادة الحلف يؤكدون مع تطور البيئة الأستراتيجية ينبغي الأسراع في وتيرة تطور حلف شمال الأطلسي لمواجهة التحديات الجديدة، واكدوا أيضاً أن خطة توسيع الحلف ستمتد إلى مشارف تراب الفيدرالية الروسية التي عجزت على مدى الأعوام عن الأعتراض على توسيع الحلف.

أما عن **مشكلة** البحث هنا سوف نحاول الأجابة على عدة أسئلة هي: أولاً، أثر توسيع حلف شمال الأطلسي على القارة الأوروبية، ثانياً، ما موقف روسيا الأتحادية من عملية توسيع الحلف نحو الشرق، خصوصاً وأن هذا التوسيع يشمل مناطق كانت تحت سيطرة الأتحاد السوفيتي السابق، ثالثاً، إلى أي مدى تحاول الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الحلف من خلال عملية توسيعه.

أما ما يخص **منهجية** البحث، فقد أعتمدنا على المنهج التاريخي في سرد الوقائع والمراحل التي مر بها حلف شمال الأطلسي، كذلك تمم الأخذ بمنهج تحليل الخطاب السياسي للعناصر الفاعلة في الدائرتين الروسية والأطلسية.

وتأسيساً على ما تقدم فأن هذا البحث ينقسم إلى محورين، يتناول المحور الأول، وجهة النظر الأمريكية من عملية توسيع الحلف، بالتالي يبين الخلافات التي من خلالها أنقسم الأعضاء بين مؤيد ومعارض من خلال شرح مبررات الرفض والقبول لهذه العملية.

أما المحور الثاني،فيبين مواقف الدول الكبرى الأوروبية وروسيا الأتحادية من عملية توسيع الحلف، وتبين كل دولة وجهة نظرها الخاصة بها.

المحور الأول:

- الولايات المتحدةالأمريكية وعملية توسيع الحلف.

لقد أكد عدد من المختصين والأوروبيين بالتحديد، بأن حلف شمال الأطلسي فقد وجوده مع تفكك الأتحاد السوفيتي السابق وسقووط جدار برلين، وبدأ الكل يتساءل، ما مستقبل حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة ؟، وخصوصاً وأن هناك رؤية تذهب إلى القول بأن تحلل حلف وارسو وتفكك الأتحاد السوفيتي كان من المنطقي أن يقود إلى تفكك حلف شمال الأطلسي أتساقاً مع مقولات ميزان القوة، وقد جاء الجواب من قبل عضو مجلس الشيوخ الفرنسي عن المجموعة الأشتراكية وسكرتير لجنة الشؤون الخارجية، والدفاع والقوات المسلحة، السيد " برتراند دولانوي"" عندما أكد أن من الأسباب الجوهرية والأساسية لأستمرار حلف شمال الأطلسي هو لضمان أستمرار الوجود العسكري والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا.

أن تطورات السياسة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتقدم الذي تحقق في الأتحاد الأوربي كل هذه الأمور تحمل في طياتها أسباب المناقشة الجديدة والصعبة ما بين ضفتي الأطلسي[1]. مع ذلك فهناك هفوات يمكن أن يشهدها الحلف، حيث أن التوترات الكامنة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا منذ نهاية الحرب الباردة، يمكن أن تنفجر في يوم ما في السنوات القادمة، وإذا كان هناك أتجاه خطير، فأنه الأنحراف ما بين ضفتي الأطلسي، أذ أن هناك الكثير من الخلافات التي جعلت من الأوروبيين يبتعدون عن الأمريكيين، حول المناقشات الكبيرة بصدد التعديلات التي سوف تطرأ على الحلف، وبصورة عامة أن التوسع في المهمات ونطاق عمل الحلف قد تم الدفاع عنها من قبل الولايات المتحدة، بينما أظهر الأوروبيين تحفظاً كبيراً[2].

يضاف إلى ذلك، فأن هناك تباعد متنامي في تمييز رهانات الأمن في أوروبا، ومنذ نهاية الحرب الباردة، فأن فرص الأنزلاق عن الأجماع ما بين ضفتي الأطلسي لم يتم تفويتها، وأن هذا التفاوت سيزداد ما بين سلطة الولايات المتحدة الأمريكية حول المنظمة وحقيقة الألتزام

---

[1] **حلف الناتو والمفهوم الأستراتيجي الجديد، هل يستمر حلف الناتو في الوجود حتى عام ٢٠٠٩، برونو تيرتيريه، ترجمة ناظم الجاسور، دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص- ص ١٢١- ١٢٩.**

[2] **المصدر نفسه، ص٣٧.**

العسكري الأمريكي في أوروبا، حيث سحبت الولايات المتحدة الأمريكية ثلثي قواتها المتمركزة في القارة الأوروبية ومساهمتها الأجمالية أكثر من (٢٠%) من القوات البرية والجوية للناتو، مع ذلك فأن التفوق الأمريكي في هيكل قيادة الناتو يعد تفوقاً كاملاً، مع الأخذ بالأعتبار من أن النظرية التفضيلية لأنبثاق هوية أوروبية للأمن والدفاع تبدو واضحة، ألا أن الولايات المتحدة لا تقبل على أن تنقسم الزعامة[٣]. فأن هذا يبرهن على السلوك الأمريكي بالتفرد، ويوضح الرغبة الأمريكية في الأحتفاظ باليد العليا على أداة الدفاع الأوروبية، وتحاول الولايات المتحدة تحقيق أستراتيجيتها بأي طريقة كانت.

وفي حقيقة الأمر، حيث لم يمض على الأعلان الرسمي بأختفاء أتحاد الجمهوريات الأشتراكية السوفيتية في الحادي والثلاثين من كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، من الخارطة السياسية والجغرافية والعسكرية العالمية سوى عدة أشهر، حتى كانت وزارة الدفاع الأمريكية قد أعدت تقريراً خاصاً يحدد ملامح وأسس فرض الدور الامريكي المنفرد على العالم،من خمس مهام أساسية يجب ان تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان زعامتها، وتحقيق الخيارات السياسية لأستراتيجيتها الدولية، والنقطة المركزية في التقرير هي: إعاقة تشكيل تحالف امن عسكري أوروبي مستقل، لأن حلفاً كهذا سيؤدي إلى تقويض الناتو الذي يعد بمثابة أداة لأستمرار الهيمنة الأمريكية على أوروبا[٤].

في الواقع فأن عملية توسيع حلف الناتو لم تكن مطروحة في فترة الرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش الأب"، ولم تبدأ إدارة " بيل كلنتون" في مناقشة الموضوع الأ في خريف عام ١٩٩٣، وبدأت المناقشات في ظل أنقسام واضح بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وهناك من يرى أن الأدارة الأمريكية بدأت تؤيد الفكرة في أعقاب تأييد الحزب الجمهوري الذي كان يرمي في جزء منه إلى كسب اصوات الأمريكيين من ذوي الأصول الأوروبية الشرقية[٥].

وبهذا، فأن استراتيجية توسيع حلف الناتو يجب ان تسير وفق سياقات وتصورات أمريكية بحتة، تؤكد من خلالها واشنطن قيادتها على العالم، وما زالت

---

[٣] وكالة الصحافة الفرنسية: من الذي يدفع مالديه للناتو، باريـ ، تموز/ يوليو١٩٩٧. الرابط الألكتروني:
http://alkhayama.com/politics/gaddafinitateuplan/10062008.htm
مُحمد السعيد ادريـ ،النظام الأ ليمي العربي، سلسلة أطروحات دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص-ص ٣٧٠- ٣٧١.

[٥] عماد جاد، أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية: دراسة تطبيقية لحلف شمال الأطلسي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأ تصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩٨، ص ١٤٥.

قواتها و صواريخها النووية التي تحتاجها أوروبا لحماية امنها واستقرارها موجودة ازاء مصادر التهديد الجديدة التي اعدت لها مراكز البحوث والمؤسسات العسكرية الأمريكية سيناريوهات وأقواس أزمات تنسجم مع ما يعزز الأنفراد الأمريكي بسلطة القرار الدولي، وتهميش اي دور للقوى الأقليمية والدولية الصاعدة، وكذلك الأمم المتحدة التي لم يعد لها دور في هذه الأزمات، الا ان تكون مجبرة على أستصدار القرارات التي تعترف بالوقائق الجديدة المنسجمة مع الرغبة الأمريكية، أو أن تحقق ما تم تخطيطه في إطار الخيارات السياسية الأستراتيجية الأمريكية[٦].

أن الأدارة الأمريكية قد عبرت عن موقفها من عملية توسيع حلف شمال الأطلسي الذي بدورها أعتبرته هندسة أوروبية، في الوقت نفسه فأنن الولايات المتحدة الأمريكية لم تخف معارضتها لأنشاء أي قوة أوروبية تكون مستقلة عن مظلتها العسكرية ، فهناك العديد من الخبراء الأستراتيجيين الأمريكيين ومن بينهم " رونالد سوس"، الذين أكدو على ضرورة أن يرتبط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي.

الأمر الذي ينطلق منه الحلف من أن التحديات الأستراتيجية الجديدة تقوم على أمتداد قوسي الأزمات، إذ أن القوس الأول هو القوس الشرقي المحدد في منطقة عدم الأستقرار الدائر بين تركيا والقوقاز مع آسيا الوسطى، أما القوس الثاني فهو القوس الجنوبي الذي يمتد من شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط مروراً بالشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا[٧].

١- الخلافات حول توسيع حلف الناتو.

في الواقع وبمجرد أن طرح قادة حلف الناتو فكرة توسيعه، حتى أندلع جدل شديد بين المسؤولين والخبراء من دول الحلف حول هذه القضية، فنجد أن البعض دافع بشدة عن هذه المسألة بحجة انه يأتي في سياق تأقلم الحلف مع البيئة الأمنية الجديدة، خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة،وتمثل خطوة مهمة بعد أن تغيرت عقيدته العسكرية، وتم تعديل هيكل القوة فيه. أما البعض الآخر فلا يرى اي مبرر من عملية توسيع الحلف أو حتى وجوده، ومن هنا يبرز أمامنا أحدهما مع توسيع الحلف،

---

[٦] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على مايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني / يناير٢٠٠٧، ص- ص ١٨- ٨٢.

[٧] عماد جاد، أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

والآخر يحمل آراء مغايرة للفريق الأول من خلال عدم سلامة فكرة " الفراغ الأمني " التي تستخدم كمبرر لتوسيع الحلف.

٢- مبررات أنصار التوسيع.

أن من أبرز الحجج التي يطرحها أنصار توسيع حلف الناتو هي، أن عملية التوسيع بدأت بمطالبة قادة الديمقراطيات الجديدة في شرق ووسط أوروبا بضرورة الانخراط في المنظومة الامنية الغربية، ولأن هذه الدول ترغب في تأمين تطورها الديمقراطي، إن ضم هذه الدول إلى حلف شمال الأطلسي سيؤدي بالتالي إلى ترسيخ الأمن والأستقرار في شرق ووسط أوروبا، ويقضي على الفراغ الأمني في تلك المنطقة التي ظلت غير مستقرة ومصدراً لعدم الأستقرار عبر قرون عديدة.ومن حججهم أن ضم هذه الدول سوف يؤدي إلى دعم عملية التحول الداخلي في أتجاه أقتصاد السوق والليبرالية السياسية، ويجعل من دمج شرق ووسط اوروبا في الحلف يساعد على أيجاد بيئة اقليمية مستقرة يمكن من خلالها ترسيخ التحولات الداخلية، ووجدوا أن عملية التوسيع تجاه الشرق يمكن أن ينظرإليها على أنها تجديد لمهام الحلف هذا أضفة إلى أنهم أعتبروا أن توسيع الحلف وهو قضية محورية، يجب أن يجري بأسرع ما يمكن لأستغلال الضع الراهن في روسيا وهو مزيج ما بين ضعف نسبي وأنشغال بالقضايا الداخلية، وان تفويت الفرصة قد يعقد الموقف فأكتساب روسيا الأتحادية مزيد من القوة والثقة بالذات، ومجيء قيادة أقل تعاوناً مع الغرب سوف يعقد النوقف ويصعب من عملية التوسيع[٨].

٣- مبررات رافضي التوسيع.

تنوعت آراء المعارضين علىقضية توسيع حلف الناتو، وتراوحت ما بين رفض مبدئي لفكرة التوسيع على أساس أنها قضية لها أثارها الجانبية الخطيرة، وبين رفض للفكرة في الوقت الراهن على الأقل والتريث إلى أن تتم دراسة شاملة وتقدير لكافة الأبعاد المترتبة على فكرة التوسيع، لاسيما ان هذه الفكرة بدأت بطلب من دول شرق ووسط أوروبا ولم تكن مبادرة من الحلف، وحيث يرى هذا الفريق غياب أي مبررلتوسيع الحلف لاسيما وأنه لايوجد تهديد حقيقي يواجه دول شرق ووسط أوروبا، ووجدوا أيضاً عدم سلامة فكرة الفراغ الأمني، وقد أكدوا على أن هذا الفراغ هل هو

[٨] المصدر نفسه، ص – ص ١٦١- ١٦٢.

إلى حدود بولندا أم حدود سلوفاكيا، ولماذا لا تكون مقدونيا أو بيلاروسيا؟، وجاء التأكيد من أن فكرة الفراغ الأمني مع غموضها فأن الجري وراءها سيكون بمثابة لهاث مستمر. ووجدوا أن عملية توسيع الحلف تعني إعادة رسم خارطة جديدة لأوروبا، ولذلك فأن هذا التوسع سوف يحرم أعضاء الحلف من التماسك والانسجام ويجعل من الصعب الوصول إلى الأجماع عند أتخاذ القرارات، كما أن التوسيع رغماً عن بعض أعضاء الحلف يعرض هذا الأنسجام والتماسك الداخلي للخطر[٩].

المحور الثاني:

- **المواقف الدولية من عملية توسيع حلف شمال الأطلسي.**

في الواقع، فانه إذا كانت سنوات الحرب الباردة قد أخفت الكثير من الخلافات الأوروبية – الأمريكية فيما يتعلق بوجود الحلف، فأن نهاية الحرب الباردة أدت إلى تفجر هذه الخلافات وظهورها على سطح الأحداث والنقاشات الممتدة حول مستقبل الحلف ونطاق عملياته العسكرية وتوسعه نحو الشرق الأوروبي، ومناطق النفوذ التقليدية الروسية، إضافة إلى المهمات الجديدة في أطار المفهوم الأستراتيجي للحلف بعد قمة واشنطن عام ١٩٩٩، وما أستجد من أحداث ودور الحلف في الأزمات الناشبة، فنجد أن الدور الذي يجب أن يقوم به الحلف قد أدى إلى وضع حواجز بين ضفتي الأطلسي، فالأمريكيون يعملون من أجل أن تكون هناك حرية كبيرة في عمل الحلف في المناطق التي تشكل المصالح الأمريكية الحيوية، أما الأوروبيون فيحاولون أن يجدوا دوراً مهماً وكبيراً للأمم المتحدة، ومن هنا سوف نستعرض مواقف كل من فرنسا وألمانيا و روسيا من عملية توسيع حلف الناتو[١٠].

١- الموقف الفرنسي.

ولقد أتضح منذ وصول الجنرال " شارل ديغول" إلى قصر الألزيه أن الخلافات الفرنسية – الأمريكية قد ظهرت على السطح بعد الحرب العالمية الثانية،ففي الوقت الذي ساعدت الولايات المتحدة بريطانيا في تفجير قنبلتها النووية عام ١٩٥٣" فأنها عارضت كل مساعي فرنسا وكذلك فقد أنتقدت أمريكا موقفها من حرب السويس عام ١٩٥٦.

---

[٩] **ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.**

[١٠] **المصدر نفسه، ص٨٧.**

وقد ذهبت فرنسا في عهد "شارل ديغول" إلى أبعد من ذلك، حينما سعت إلى بناء قوة نووية أوروبية، وقد نجحت في عام ١٩٦٠ في تجربتها النووية الأولى، كما ودعت فرنسا إلى أنشاء لجنة خاصة داخل الحلف مكونة من بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لأتخاذ القرارات المتعلقة بالدفاع الأمر الذي فسرته واشنطن بأن فرنسا تلتف على خطوات تشييد الأستراتيجية النووية الأمريكية، وبالتالي فهو تهميش للزعامة الأمريكية، هذا ناهيك عن مشاكل تقاسم الأعباء الدفاعية والتسليحية لقوات الحلف التي أضحت ومنذ مطلع عقد السبعينات من القرن العشرين من المسائل الخلافية المتكررة الأندلاع في اي قمة أطلسية، بين الحلفاء الأوروبيين من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، إذ طالبت فرنسا والمانيا بتخفيضها نتيجة لسياسة الوفاق، أضافة إلى معارضتها القيادة المركزية الأمريكية المطلقة لقوات التدخل السريع التي شكلت في مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين[١١]. ويبدو أن المعضلات التي لم يتم التوصل أليها من خلال الحرب الباردة، أنتقلت ملفات هذه المشاكل إلى ما بعد الحرب إذ اضحت القيود المكبلة لحركة السياسة الأمريكية في العديد من المناطق والعديد من الأزمات، فقد عارض عدد من الدول الأوروبية زيادة نفقاتها العسكرية،وكذلك أمتنعت من إعطاء موافقتها على مهمات جديدة للحلف خارج نطاق عملياته التقليدية[١٢].

أن من يقرأ المواقف الفرنسية تجاه حلف الناتو، يجد منذ تأسيس هذا الحلف وحتى الوقت الحاضر مواقف معارضة أو قد تكون متحفظة على الخطوات التي يتخذها الحلف، فمنذ أن دخلت فرنسا وهي ترى أن هناك هيمنة أمريكية أكيدة على القارة الأوروبية، لذلك فهي تهدف ألى أوربة الناتو، ووضع دعائم الأمن الأوروبي في نظام تسوده القطبية الثنائية[١٣]. وفي الحقيقة، أن من مؤشرات الأهتمام الأوروبي بالألية الجديدو للحلف هو عودة فرنسا إلى الهياكل العسكرية للحلف، واتجاهها نحو تحويل أتحاد غرب أوروبا الغربية نحو الأداة العسكرية الأمنية للأتحاد الأوروبي، وغلى أحداث أنسجام وتنسيق متكاملين بين أتحاد أوروبا الغربية وحلف الناتو بأتجاه تقسيم العمل والمسؤليات والصلاحيات بين الطرفين. وتقود فرنسا هذا التيار الذي

---

[١] حسين أغا وآخرون، التحالف الغربي والعلا ات الأطلسية في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات أستراتيجية،١٢، مركز دراسات العالم الثالث، لندن، ١٩٨٢، ص- ص ٩٤- ٩٥.

[٢] توسيع حلف الناتو شر أ، الأستراتيجية الأوروبية، دراسات دولية، العدد ١١، كانون الثاني / يناير ٢٠٠١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٦٩.

[١٣] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثيرالخلافات الأمريكية – الأوروبية،مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

يمكن وصفه بتيار "إدارة الدفاع الأوروبي" في أطار حلف شمال الأطلسي ومعها الدول الأوروبية المتوسطية[١٤].

وهنا، يشير السيناتور في مجلس الشيوخ الفرنسي " دانيال بيدار " بأن الأحتفاظ بحلف الناتو بعد تفكك حلف وارسو وزوال الأتحا السوفيتي لم يكن ألا أنسجام مع الرغبة الأمريكية التي أستندت على أطروحة مفادها: أن الذي يبدو صالحاً للولايات المتحدة الأمريكية هو صالح لكل العالم، ولكن هذه النظرة مختلفة جداً لدى الأوروبيين الذين بدأو يتساءلون عن مدى الجدوى من بقاء وأستمرار الحلف كمظلة للأمن الأوروبي الجماعي. وترى فرنسا أن من الضروري أن تؤخذ الأنشغالات الأمنية الروسية بعين الأعتبار التي لها تاريخها وجغرافيتها وأرثها وثقافتها الأوروبية المشتركة الأمر الذي يتطلب قدر الأمكان عدم نشر القوات الأستراتيجية والأسلحة النووية في الدول المحاذية لروسيا، حيث ترى باريس أن المفهوم الأستراتيجي الجديد للناتو والذي تم إقراره في قمة واشنطن في الأحتفالية الخمسين عام ١٩٩٩، من حيث المفاهيم الجديدة التي خصصت للناتو، فأن ذلك من شأنه أن يقوم بأضعاف المنظمة الدولية الأمم المتحدة[١٥]. لأن المهمات الجديدة للناتو سوف تجعل منه جهاز تدخل خارج منطقته التقليدية المحددة له ودون أي تفويض صريح من مجلس الأمن، بالتالي سوف تكون الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف مجبرة على ان تشارك في عمليات قد تم أقرارها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وأهداف بعيدة عن المصالح الأوروبية.

وهنا يؤكد " خافيير سولانا" فيما يتعلق بتوسيع حلف شمال الأطلسي، أن المظهر المهم في الأستراتيجية العامة للحلف يتمثل في أنتماء الأعضاء الجدد، الأمر الذي يترتب عليه إمتداد منطقة الأمن والأستقرار الأستثنائية التي تخصصت بها نصف أوروبا منذ خمسين عاماً.

٢- الموقف الألماني.

أن من بين الأهداف الأستراتيجية الكبرى لتكوين حلف الناتو هو مواجهة الخطر السوفيتي الشيوعي المتنامي في أوروبا الشرقية والدول الأخرى، فأن أحتواء ألمانياوحماية دول أوروبا الغربية التي عانت من وطأة الأحتلالات العسكرية ومن

---

[١٤] ناصيف حتي، حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٥، كانون الثاني/ يناير١٩٩٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٢.

[١٥] ناظم عبد الواحد الجاسور، توسيع حلف الثلا شر أ والأستراتيجية الأمريكية، دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ٤٩.

عدوانية الروح القومية الألمانية، فقد شكل من اهداف الحلف، إذ أن المانيا لم تنضم إلى الحلف الا في عام ١٩٥٥ بموجب أتفاقية باريس عام ١٩٥٤[١٦]، ولذلك كان من شروط توحيد المانيا هو بقاءها ضمن حلف شمال الأطلسي، وهذا ما أتضح جلياً في السنوات اللاحقة على التأسيس، وتجسد من خلال تحقيق الوحدة الألمانية.

لقد توصلت كل من برلين وباريس إلى صيغة من الأمن الجماعي المشترك مع روسيا الأتحادية، إضافة إلى مشاركة قوات الدول الأوروبية مع الأحتفاظ بمكانة الناتو، إلا إن هذه الفكرة واجهت معارضة كل من هولندا وبريطانيا اللتين أعتبرتا أن من شأن تلك الصيغ ان تحد من فاعليةحلف الناتو، مما يدعو إلى سحب الولايات المتحدة الأمريكية قواتها العسكرية من القارة الأوروبية، وهذا ما لا ترضاه بريطانيا ليس خوفاً من بروز قوة في شرق ووسط أوروبا، وأنما خوفاً من تحول المانيا من حالة الضعف ألى قوة عظمى. وهنا فأن زيارات المستشار الألماني " هلموت كول " ومهندس التوحيد، إلى بولندا شكلت فرصة لطمانة الأعضاء الأوروبيين عندما صرح قائلاً " نحن نقول نعم لعضويتنا في المجموعة الأوروبية، وفي حلف شمال الأطلسي، نحن جزء من المجتمع الدولي "[١٧].

وفي مقالة كتبها " هلموت كول" في مجلة " نوفيل أوبزرفاتور" الفرنسية، أكد أن أوروبا بحاجة إلى سياسة خارجية ودفاعية مشتركة جديرة بهذه التسمية داعيا أوروبا إلى أن تتكلم بصوت واحد وتجمع قادتها بشكل فاعل، إذا ارادت أن تعبر عن وزنها بشكل افضل في المستقبل، ورأى ان ذلك لايمكن تحقيقه إلا من خلال الأتحاد الأوروبي القادر على أن يدافع عن مصالحه الخارجية بشكل علني ومقنع، وأن يحافظ على أنسجامه الداخلي الضروري[١٨]. هذه العملية التي ذكرها " هلموت كول " تنبثق من تعدد الخيارات الأستراتيجية بعد الوحدة، خصوصاًفي كيفية الحفاظ على الوحدة وعملية تفعيل الدور الألماني الخارجي، لكن دون القفز فوق الثوابت الأوروبية والأطلسية، والتي عبر عنها صراحة " غرهارد شرويدر" الذي أكد " أن الحكومة الألمانية تعتبر حلف شمال الأطلسي والوجود الأمريكي في أوروبا شرطين لاغنى عنهما للمحافظة على الأستقرار والأمن في أوروبا"، في الوقت نفسه شددت الحكومة الألمانية على تقوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة[١٩].

---

[١٦] حلف الناتو د من ؟ نشرة تقديرات أستراتيجية، العدد ٨، ١٩٩٥، مركز الأهرام، القاهرة، ص ٣٧.

[١٧] ڤزيرة الأفندي، طموحات و ايا الوحدة الألمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٠، ١٩٩٠، مركز الأهرام، القاهرة، ص ٢٥٨.

[١٨] ناصيف حتي، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

[١٩] الحكومة الألمانية الجديدة، مجلة دوتشلاند، العدد ٦، ١٩٩٩، برلين، ص٩.

على الرغم من أن ألمانيا كانت لها مساعي مكثفة نحو توسيع الأتحاد الأوروبي، فقد بذلت جهود محمومة لتوسيع حلف شمال الأطلسي حتى يضم تحت جناحه العسكري جمهوريات أوروبا الشرقية، والتي كانت منظوية تحت إطار حلف وارسو قبل تفككه[٢٠]. فأن فمنذ خمسينيات القرن العشرين اضاف حلف الناتو إلى مهامه العسكرية دوراً سياسياً وأيضاً جوهرياً، حيث ركز على الجمهورية الألمانية الأتحادية الجديدة والسيطرة عليها، وفي فترة الستينات فقد خرجت فرنسا من الهيكل العسكري لحلف الناتو، مما أدى إلى رفع مكانة المانيا في الهيكل العسكري، وأن كانت محددة بأتفاقية بوتسدام الدستورية. ومن هنا يتضح مدى التأثير الالماني ليس فقط في عملية توسع الأتحاد الأوروبي، وأنما في الدور الذي ستلعبه برلين في توسيع حلف شمال الأطلسي، أيضاً ما تقوم به المانيا من عملية أنفاق عسكري على تحديث قواتها المسلحة وتجهيزاتها العسكرية، وهو الأمر الذي لن ينعكس فقط على قوة ومتانة الأقتصاد الألماني، وأنما على وضع خطط إعادة بناء القوة العسكرية، أيضاً حيث يشهد القرن الحادي والعشرين مرحلة حاسمة، إذ من المتوقع أن يكون الجيش الألماني الجيش الأوروبي الجديد الذي يملك مجالاً جوياً ومنفذاً بحرياً واسعاً[٢١].

أن برلين أنتهجت سياسة ذات ابعاد متعددة، فهي من جانب تغاضت عن الأسراع في أنشاء الفيلق الألماني – الفرنسي مقابل عدم معارضة المطالبة الفرنسية بقيادة جنوب المتوسط لحلف الناتو، وعملت على توثيق العلاقات الفرنسية – الأمريكية في أطار الحلف لكي لا تؤدي الخلافات بين الطرفين (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) حول الهوية الدفاعية للأمن الأوروبي إلى عرقلة التوسع شرقاً، بالتالي نرى أن السياسة الألمانية لم تغفل الموقف الروسي المعارض لقضية التوسيع، حيث قامت المانيا بدمج روسيا في نادي باريس للدول الصناعية، وتعهدت لها بضمان أمنها القومي وعدم التدخل في شؤنها الداخلية[٢٢].

---

[٢٠] عبيدة عبد الله الدندراوي، الصين وروسيا وحلف شمال الأطلنطي، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، ١٩٩٨، مركز الأهرام، القاهرة، ص ١١٤.

[٢١] ناظم عبد الواحد الجاسور، المانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين صعود القمة والمحددات الأ ليمية والدولية، دراسات أستراتيجية، العدد ٧٩، ٢٠٠٣، مركز البحوث الأستراتيجية، أبو ظبي، ص ٧٥.

[٢٢] نزار أسماعيل الحيالي، دور حلف الناتو بعد أنتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، أذار /مار ١٩٩٤، ص ٩٤.

في الواقع، أن الأوروبيين وبالأجماع اكدوا على أن حلف شمال الأطلسي تحول إلى أداة في يدي الولايات المتحدة الأمريكيةالواقعة على الضفة الأخرى الأطلسية،وقد كان واضحاً التصريح الذي ادلت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " مادلين اولبرايت" عندما أكدت " أن حلف الناتو هو مؤسستنا التي نلجأ أليها للحفاظ على السلام وللدفاع عن المصالح الأوروبية "، وعندما بدأت حرب كوسوفو كشفت عن أن الأوروبيين مازالوا غير قادرين على حل مشكلاتهم بأنفسهم، وحتى في الأزمات التي تهدد أمنهم وهويتهم الأوروبية[٢٣].

فأذا كان القادة الألمان بأستطاعتهم استغلال الفرص المناسبة وتوظيفها لصالح إعادة بناء وتوحيد وتعزيز دولتهم في التحالف الغربي، مثلما حصل في عقد الخمسينات من القرن العشرين وما بعدها من أنسحاب فرنسا من الحلف في الستينات وبعدها سياسة الوفاق في السبعينات والأنفراج بين الشرق والغرب، فأن فكرة توسيع حلف الناتو وأن كانت قد ضمت في بداية الأمر دولاً متشككة في النوايا والأهداف السياسية الألمانية، ألا أن هذه العملية تصب في صالح السياسة الألمانية في الشرق الأوروبي قبل أنضمام هذه الدولة إلى حلف الناتو عام ١٩٥٥[٢٤]. من ناحية أخرى فأن " هارولد ميلر " المحلل الأستراتيجي الألماني قد طرح وجهة نظر تخص قضية توسيع حلف الناتو نحو الشرق، حيث أكد أن الدروس السابقة قد أعطت نتائجها، وظهر أنه لا يمكن الأحتفاظ بسلام دائم في أوروبا إلا إذا أرتبط أمن المانيا بأمن جيرانها، لذلك فأن أي عملية توسيع أو أنفتاح من قبل حلف الناتو تجاه دول شرق ووسط أوروبا، فهي تهدف إلى الأستقرار المكتسب[٢٥].

من الطبيعي أن توسيع حلف الناتو شرقاً وبشكل متواز مع توسيع الأتحاد الأوروبي فرض على قادة برلين أعباء عديدة، فهي مفوض عام عن الحلف بدلاً من الأمريكيين الذين ربما لايستساغ وجودهم العسكري في جمهوريات شرق أوروبا لأسباب

---

[٢٣] الأوروبيون يتحفظون على الدور الأمريكي، ويطالبون بالأعتماد على أنفسهم، صحيفة عُمان، ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ص ٦.

[٢٤] ألفن توفلر، تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنففي بداية القرن الحادي والعشرين، ترجمة فتحي بن نشوان ونبيل عثمان، الطبعة الثانية، طرابل – المغرب، مكتبة طرابل للتنمية العالمية، ١٩٩٦، ص ٥٦٣.

[٢٥] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

خاصة بالسياسات الوطنية ومواقف أحزابها، أضافة إلى ذلك المعارضة الكبيرة من قبل روسيا الأتحادية على عملية التوسع شرقاً[٢٦].

٣- الموقف الروسي.

خلال العامين الأولين من حكم الرئيس الروسي الأسبق " بوريس يلتسن" وبالتحديد عامي ١٩٩٢- ١٩٩٣، عندما لم تكن قضية توسيع الحلف مثارة لم ينظر إلى الحلف على أنه يمثل مشكلة كبيرة للأمن القومي الروسي، بالتالي فقد راهنت القيادة الروسية على حدوث تغيير داخلي في الحلف بعد أنتهاء المواجهة بين الجانبين، من ثم ألتحقت روسيا بمجلس تعاون شمالي الأطلنطي وبدأت في تطوير الروابط مع الحلف، حيث جاءت زيارة " بوريس يلتسن" إلى بولندا و تشيكيا في ((٢٥- ٢٦ أب / اغسطس ١٩٩٣)) لتمثل قمة التطلع الروسي للتعاون مع الغرب، حيث أعلن " بوريس يلتسن" عدم معارضته لدخول هاتين الدولتين لحلف الناتو، وترافق مع ذلك أتجاه قادة حلف الناتو إلى بحث مستقبل الحلف والتفكير في فتح عضويته أمام بلدان شرق ووسط أوروبا مع إبقاء روسيا خارج الحلف، إلا إن سرعان ما تغير الموقف الروسي فقد أجتمعت القوى الثلاثة التي تدير الدولة الروسية المؤسسات السياسية والعسكرية والبيروقراطية. على أن توسيع الحلف يمثل عملاً عدائياً ضد روسيا، وبالتالي فقد خلص مستشارو " يلتسن" إلى التأكيد على ان توسيع الحلف يعني عزل روسيا وإغلاق الباب أمام أندماجها في أوروبا، وتأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم بعد الحرب الباردة[٢٧].

لذلك فأن وجهة النظر الروسية الخاصة في توسيع حلف الناتو، تعتبرأن الحلف ما هو ألا أداة تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا الأتحادية، وأن التغيرات التي طرأت على قواعد اللعبة في فترة الحرب الباردة، وأنتقالها إلى مرحلة جديدة لم يغير من هذه النظرة التي تعتبر ان اي توسيع للناتو ما هو إلا تهديد للأمن القومي الروسي، إلا في حالة بناء جسور بين الطرفين تكون مبنية على الثقة المتبادلة القائمة على علاقات طيبة، إذ نرى من جانب أخر أن الرئيس " بوريس يلتسن " قد

الغلا ات الدولية، موا ف فكرية متعددةلعام واحد، المنتدى، العدد ١٥٤، تموز/ يوليو ١٩٩٨، عُمان، ص٢٢.

[٢٧] عماد جاد، أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية، مصدر سبق ذكره، ص- ص ١٦٩- ١٧٠.

أكد على أن أي توسيع مفاجئ للناتو على حساب الحدود الروسية يمكن أن يخلق أقطاباً جديدة للمنافسة في أوروبا"[٢٨].

وفي المقابل نرى وجهة نظر الدبلوماسية الأمريكية التي طرحتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " مادلين أولبرايت " عندما صرحت بأن " توسيع الناتو سوف يمضي قدماً رغم أعتراضات روسيا "، فقد أنطلقت " مادلين أولبرايت" من أن عملية التوسيع ستكون لها فوائد جمة لعملية البناء الأوروبي، وستساعد في عمليات التحول الديمقراطي وإحتواء الأزمات المتوقع حدوثها، و أن عملية التوسيع ستساهم في أرساء بناء كامل للأمن الأوروبي، وتعد خطوة لأيجاد تعاون مؤسساتي مع الأمم المتحدة في حفظ السلام العالمي[٢٩].

مع ذلك نجد أن من الطبيعي جداً أن تواجه عملية توسيع حلف الناتو سلبياً من قبل روسيا الأتحادية، وذلك لما تمثله من خطر على مستقبل الأمن القومي الروسي، وخصوصاً أن توسيع الحلف أستهدف أحتواء منطقة كانت سابقاً في فترة الحرب الباردة تحديداً تحت النفوذ السوفيتي، والتي كانت بعيدة عن المناطق التقليدية للهيمنة الأمريكية[٣٠]. لذلك فقد اكد " زبغبينو رجنسكي" في دراسة نشرها في مجلة " فورين أفيرز" حيث قال: " أنه يتطلب على الولايات المتحدة الأمريكية صياغة نسيج سياسي مناسب لأستيعاب روسيا في منظومة أوروبية تعاونية أوسع، وأن هذه العلاقات الجديدة بين روسيا وكل من حلف الناتو والأتحاد الأوروبي عبر مجلس الناتو – روسيا المشترك، يمكن أن يشجع روسيا على أتخاذ خطوات مناسبة في بناء البيت الأوروبي، كما أن أدخال روسيا في عضوية الدول الصناعية الكبرى ورفع آلية صنع القرار السياسي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث ينبغي تشكيل لجنة أمن خاصة مؤلفة من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الرئيسية، قد شجع الروس المحافظين على الأنضمام للتعاون العسكري والسياسي[٣١].

---

[٢٨] الفن توفلر، تحول السلطة، مصدر سبق ذكره، ٥٦٥.

[٢٩] عماد جاد، الجدل حول توسيع حلف الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩، ١٩٩٩، مركز الأهرام، القاهرة، ص ٧٩.

[٣٠] النظام العالمي، القيم والقوة في السياسة الدولية، عر كتاب السياسة الدولية، العدد ١١٨، ١٩٩٨، مركز الأهرام، القاهرة، ص ٢٥١.

[٣١] زبغنو برجنسكي، جيو أستراتيجية أوراسيا، ترجمة عبد الوهاب القصاب، نشرة أفاق أستراتيجية، العدد١، دراسات مترجمة، ١٩٩٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٢١.

وبعد ذلك أنضمت روسيا إلى برنامج االشراكة من أجل السلام في (٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٤)، ورغم ذلك أستمر "بوريس يلتسن" يراهن على التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية للوصول إلى حلول وسط وتبلورت المواقف المختلفة تجاه فكرة الشراكة من أجل السلام، حيث برزت أربع رؤى[٣٢].

١. الرؤية الأولى ومثلها وزير الخارجية الروسي الأسبق " أندريه كوزيريف " وكبار المسؤلين في وزارة الخارجية ورأت أن دخول الشراكة من أجل السلام يمثل نجاحاً للسياسة الخارجية الروسية، لأن رفض البرنامج يعني بقاء روسيا خارجه ومن ثم تنعدم قدرتها على التأثير في تطور البرنامج أي إن هذه رؤية واصلت الرهان على التعاون مع الحلف.
٢. الرؤية الثانية ومثلها الجناح المحافظ في البرلمان ومجلس الأمن القومي ورأت في الشراكة نموذج للإذعان والخضوع الروسي للحلف وتمثل تهميشاً لروسيا وروابطها مع دول الكومنولوث " رابطة الدول المستقلة "، ودعا أنصار هذه الرؤية إلى رفض الشراكة من أجل السلام، وإقامة علاقات قوية مع الصين حفاظاً على حرية الحركة الروسية.
٣. الرؤية الثالثة وعبر عنها بعض أعضاء مجلس الدوما ورأى أنصار هذه الرؤية أن قبول برنامج الشراكة يعني أن روسيا ستكون أحد الشركاء دون وضع خاص، ومن ثم طالب أصحاب هذه الرؤية بمنح روسيا وضعاً خاصاً يختلف عن وضع الشركاء الآخرين تماشياً مع وزن وثقل روسيا.
٤. الرؤية الرابعة وعبر عنها بعض قادة الأحزاب الليبرالية الجديدة ورأى أنصار هذه الرؤية أن الشراكة فكرة جيدة لبناء علاقات قوية مع الغرب فهي خطوة على طريق تعميق التعاون مع الحلف، ومن ثم منح روسيا مكانة خاصة داخل الحلف دون عضويته.

ورغم ذلك واصل الحلف عملية التوسع مؤكداً أنها ستجري بصرف النظر عن الموقف الروسي، الأمر الذي دفع "بوريس يلتسن" غلى البحث عن أتفاق جديد مع الحلف يقر بوضع خاص لروسيا، ويضع قيوداً على عملية التوسيع بحيث لاتشمل أي دولة من دول الأتحاد السوفيتي السابق، لاسيما دول البلطيق الثلاث وأوكرانيا وتم

[٣٢] عماد جاد، أثر النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص- ص١٧٠- ١٧١.

التوصل إلى ما يسمى " بالوثيقة التأسيسية " في باريس ٢٧ / أيار – مايو/ ١٩٩٧ بين الحلف وروسيا، وتضمنت الوثيقة خمس فصول وأستحدثت ألية للتعاون والتشاور هي المجلس المشترك الدائم لأجراء المشاورات حول القضية الأمنية، وقد نص الأتفاق على أن هذه المشاورات لا تتعلق بالقضايا الداخلية في روسيا أو الحلف أو اعضائه. من خلال متابعة وتحليل مواقف وتصريحات القيادة الروسية ممثلة في تطور موقف الرئيس " بوريس يلتسن " ومن هذا المنطلق يمكن أن تحدد الموافقة الروسية على توسيع حلف الناتو كالأتي[٣٣]:

١- مطالب خاصة بتوقيت التوسيع، وذلك بأن يوضع جدول زمني يوضح حدود توسيع عضوية الحلف.

٢- مطالب خاصة بمدى التوسيع، حيث تطالب روسيا بعدم ضم أي من الدول التي كانت من ضمن الأتحاد السوفيتي، وفي مقدمتها أوكرانيا ودول البلطيق الثلاث(*).

٣- مطالب خاصة بالأسلحة النووية، هنا طالبت روسيا بعدم نشر أو تخزين أسلحة نووية في شرق ووسط أوروبا. بما في ذلك أراضي المانيا الشرقية سابقاً، فهذه الأسلحة موجودة الآن في سبع دول أوروبية هي: " المانيا، بلجيكا، اليونان، هولندا، أيطاليا، تركيا والمملكة المتحدة " ومن ثم تتسائل موسكو عن الأسباب الحقيقية لإنشاء بنية تحتية للأسلحة النووية على أراضي الأعضاء الجدد.

٤- مطالب خاصة بالأسلحة التقليدية، حيث طالبت روسيا بعدم نشر قوات متقدمة على أراضي الدول التي سيجري ضمها من شرق ووسط أوروبا.

٥- توقيع معاهدة بين الحلف وروسيا تحتوي على تلك الضمانات وتحدد بوضوح العلاقة بين الحلف وروسيا.

وقد أكد " دمتري ريوريكوف" مستشار الرئيس يلتسن للشؤون الخارجية قائلاً " أن موسكو تعرضت للخداع أكثر من مرة أخرها كان عام ١٩٩٠، عندما وعد قادة

---

[٣٣] المصدر نفسه، ص- ص١٣٧- ١٧٤.

(*)دول البلطيق: "استونيا، تيفيا و لتوانيا ".

الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الرئيس " ميخائيل غورباتشوف" بعدم توسيع الحلف بعد توحيد شطري المانيا[٣٤].

الخاتمة.

في حقيقة الأمر، ومن خلال قراءة المواقف والتصريحات ورصد البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، والجدل الدائر حول قضية التوسيع، ويبدو واضحاً أن هذه الفكرة هي فكرة أمريكية وظهرت في وقت كان الأنقسام يسود معظم الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف حول قضية التوسيع.

حيث رأت لندن إن أي تقارب ألماني – فرنسي في مسألة الأمن والدفاع يجري غلى حسابها وأستبعاداً للمظلة الأمنية والعسكرية، بالتالي فمن الممكن أن يقوم بدوره بتهميش حلف شمال الأطلسي الذي تعتبه بريطانيا الأطار العسكري الأمني الوحيد الذي يمكن أن يعول عليه في حالة الأزمات التي تهدد العالم الغربي الرأسمالي، وحتى خارج النطاق الجغرافي له، حيث يشير الكاتب الفرنسي " بيير بيارنيه" أن كل ما تسعى أليه السياسة البريطانية، وبخاصة في إطار الأتحاد الأوروبي، وألا يكون هناك دفاع اوروبي إذا كان لايطابق متطلبات مبادئ توجهات وأستراتيجيات حلف شمال الأطلسي.

في حين نجد أن الدول الأوروبية الأخرى، وبالنظر لأسباب كانت تتعلق بوضعها العسكري السياسي، وأيضاً بسبب ما عانته هذه الدول من توازن القوى على مدى العقود الماضية، فقد وجدت من حلف شمال الأطلسي الجدار الذي تحتمي فيه لذلك رميت في أحضانه، وهناك دول أضحت أكثر تمسكاً بعضوية الحلف أكثر من عضويتهم في الأتحاد الأوروبي مثل هولندا، الدنمارك وأسبانيا، من جانب أخر يبدو أن بقية الدول الأوروبية الأخرى، مثل أيطالياوالبرتغال تقف في نفس الموقف مع الدول الأوروبية الأخرى من عملية توسيع الحلف وتلتزم بروابط قوية في العلاقة بين ضفتي الأطلسي، وترى هذه الدول (الأوروبية) إن أستمرار الحلف من الممكن أن يعزز من أمكانية تحقيق الأمن الأوروبي، ونجد بأنتماء التشيك وهنغاريا وبولونيا تحول الحلف إلى منظمة مفتوحة قابل للتوسيع أكثر وهذا ما يثير المخاوف الروسية.

لذلك نلاحظ أن اعتراض روسيا الأتحادية على عملية التوسيع شرقاً ما هو إلا شعور بالخطر الذي من الممكن أن يهدد أمنها القومي، بالتالي فقد بنيت جدران من عدم الثقة بين كل من روسيا الأتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ينصب جزء كبير من الخلافات الأمريكية – الروسية على توسيع الحلف وضم كل من أوكرانيا ودول البلطيق وهذا

---

[٣٤] **قالنتين كونين، توسيع الحلف، موسكو تريد تكرار أحداث عام ١٩٩٠، وكالة نوفوستي، ١١/ ٢ / ١٩٩٧.**

ما ترفضه روسيا الأتحادية وتعتبر ذلك خطاً أحمر سوف يمس الأمن القومي الروسي، في الوقت الذي لاتوجد فيه خطط للحلف لضم اي من هذه الدول، ألا أن حلف الناتو أو الولايات المتحدة الأمريكية ترفض أن تقر بهذا الأمر حتى لايبدو أن الحلف خضع لروسيا، وحتى يستطيع الحلف أن يوظف هذه المسألة مستقبلاً إذا دعت الحاجة لذلك.

وفي كل الأحول فأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أكدت قدرتها على قيادة التطورات التي طرأت على حلف شمال الأطلسي وعلى النحو الذي تريد، حتى أنها أي (الولايات المتحدة الأمريكية) مستمرة بعملية التوسيع دون التوقف أمام أعتراضات روسيا الأتحادية على هذه العملية، كما أنها رفضت أن يكون هناك " فيتو " روسي على عملية توسيع حلف الناتو، وهذا الأمر يدلل على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أحتفظت لنفسها ولدول الحلف بأتخاذ قرار توسيع حلف شمال الأطلسي متى قررت ذلك.